خلال حلقة نقاشية نظمتها حول آخر مراحل تطويره بمشاركة عدد من المسؤولين عنه

وزارة النفط : مشروع الوقود البيئي يمكن الكويت من دخول الأسواق الرئيسية بمنتجات عالية الجودة

أكدت مديرة العلاقات العامة والإعلام في وزارة النفط الشيخة تماضر الصباح، ان مشروع الوقود البيئي سيمكن الكويت من اختراق الأسواق الرئيسية، مثل أوروبا وآسيا بمنتجات عالية الجودة وبمواصفات متوافقة مع المواصفات العالمية الأكثر تشددا من الناحية البيئية.

جاء ذلك في مداخلة للشيخة تماضر الصباح، خلال حلقة نقاشية نظمتها الوزارة أمس الثلاثاء حول "مشروع الوقود البيئي وآخر مراحل تطويره"، بمشاركة عدد من المسؤولين عن المشروع.

وذكرت الصباح ان المشروع يتماشى مع الرؤية الاستراتيجية العامة لدولة الكويت في الوصول إلى مكانة رائدة عالميا، في قطاع تكرير وتسويق النفط والغاز والتميز بأعلى مستويات الأداء.

وأكدت ان المشروع يعتبر من أهم المبادرات الاستراتيجية لشركة البترول الوطنية الكويتية، لتوفير المنتجات البترولية اللازمة لتلبية الاحتياجات المحلية للطاقة واحتياجات الأسواق العالمية وذلك وفقاللكميات والمواصفات المطلوبة.

وشددت على حرص وزارة النفط على إلقاء الضوء على المشاريع النفطية الكبرى التي تنفذها الكويت من خلال استضافتها للمسؤولين في الشركات النفطية الزميلة للحديث عن تلك المشاريع.

من ناحيتها أكدت رئيس

تماضر الصباح: يعتبر من أهم المبادرات الإستراتيجية لشركة البترول الوطنية لتوفير المنتجات اللازمة للطاقة محليا ودوليا

فريق التحكم بالمشاريع في شركة البترول الوطنية المهندسة ياسمين مبارك المطوع، ان مشروع الوقود البيئي يساهم في تحقيق التوجه الاستراتيجي لمؤسسة البترول الكويتية بالوصول إلى تكرير 1.6 مليون برميل عام 2025 بأعلى مستوى تحويلي بتعظيم تصريف النفوط الكويتية الثقيلة في مصافي شركة البترول الوطنية وتلبية الاحتياجات المحلية من الطاقة.

وقالت المطوع اهم اهداف المشروع توفير احتياجات السوق المحلي والاسواق العاملية من المنتجات البترولية المتوافقة بيئياً مع المواصفات العالمية.

أضافت ان المشروع يهدف لتوسعة مصفاتي الاحمدي وميناء عبدالله من حيث تحويل زيت الوقود ذو المحتوى الكبريتي العالي لمنتجات بترولية عالية الجودة "ذات محتوى كبريتي منخفض"، مع تحقيق عائد امثل للاستثمار، وتحقيق الاستخدام الامثل لمرافق مصفاة الشعيبة بعد اغلاقها مثل الخزانات ومرافق التصدير البحري، بالاضافة لخلق فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية وتطوير مصافي الشركة لتصبح مجمعا تكريرياً متكاملاً لتلبية احتياجات الاسواق المختلفة.

واكدت ان مشروع الوقود البيئي سيرتقي بأداء المصافي الكويتية بيئياً ويرفع مستويات السلامة والاعتمادية التشغيلية مع المحافظة على الاستخدام الامثل للطاقة وزيادة الاعتمادية وكفاءة المعدات للمصافي وتعزيز وتشجيع التنمية الاقتصادية المحلية.

و قالت المطوع ان الطاقة التكريرية الاجمالية ستصل إلى 800 ألف برميل يومياً لمصفاتي الاحمدي وميناء عبدالله من خلال تنفيذ مشروع الوقود البيئي بواقع 454 ألف برميل لمصفاة ميناء عبدالله و346 ألف برميل لمصفاة الاحمدي.

وأشارت إلى ان كلفة المشروع بلغت 4.680 مليار دينار وبلغ اجمالي الصرف حتى اغسطس 2021 4.518 مليار دينار، مضيفاً ان المحتوى المحلي بالمشروع بلغ 23.4 في المئة.

وعن المواد المستخدمة في المشروع قالت المطوع تم استخدام 482 ألف متر مكعب من الخرسانة ما يعادل حجم 200 حمام اوليمبي، 124 ألف طن من الحديد ما يعادل 17 برج مثل ايفل، و3 ملايين متر من الانابيب ما يعدل المسافة بين الكويت إلى بودابست، و11.5 كيلومتر من الكيبلات ما يعادل عند توصيلها مسافة ذهاب وعودة من الكويت إلى بانكوك.

أضافت ان مميزات المشروع انشاء اكبر سعة انتاجية في العالم للهيدروجين في مكان واحد في العالم بسعة 555 مليون قدم مكعب قياسي يومياً، كما يضم المشروع اكبر مجمع لوحدات ازالة الكبريت من متبقي التقطير الجوي في العالم بسعة 200 ألف برميل يومياً، كما ان جميع شعلات افران المشروع تحتوي على انظمة تحد انبعاثات اكاسيد النيتروجين والكبريت.

وأشارت إلى ان مشروع الوقود البيئي يستخدم نظام التبريد المغلق في عمليات التصنيع وذلك لحماية البيئة وتم انشاء وحدة لمعالجة المخلفات النفطية الصلبة وتحويلها لمواد صديقة للبيئة وهي الاولى في الكويت، كما يضم المشروع اكبر مجمع لوحدات التكسير الهيدروجيني في العالم بسعة 120 ألف برميل يومياً في مصفاة ميناء عبدالله، كما يحتوي على اكبر ضاغطات هيدروجين في العالم، إضافة لإنشاء وحدتين لخفض نسبة المركبات العطرية في وقود السيارات لأول مرة في الكويت.

التحديات

وعن التحديات التي واجهت المشروع أكدت رئيس فريق التحكم بالمشاريع في شركة البترول الوطنية المهندسة ياسمين مبارك المطوع ان العمالة الهائلة التي وصلت وقت الذروة إلى 54.4 ألف عامل وموظف من كافة الجنسيات والثقافات كان ابرز التحديات حيث تم توفير بيئة صحية ومعيشية أمنة لهم كما تم خفض تدريجي لهذه العمالة مع قرب انتهاء المشروع.

وذكرت السيدة ياسمين المطوع أن من التحديات هطول الامطار غير المسبوقة التي تعرضت لها الكويت في العام 2018 حيث تعرضت مواقع المشروع التي كان تحت الانشاء لاضرار تم وضع خطة متكاملة لاعادة بناء هذه المناطق من هذه المواقع ووضع خطة لتجنب تكرارها مرة اخرى.

وكذلك من ابرز التحديات كانت جهود

جانب من الحلقة نقاشية التي نظمتها وزارة النفط أمس

ياسمين المطوع : يساهم في تحقيق التوجه بالوصول إلى تكرير 1.6 مليون برميل عام 2025 بأعلى مستوى تحويلي

البترول الوطنية في مواجهة كورونا خصوصاً في المراحل النهائية للمشروع لعدد كبير من الوحدات الكبرى واستطاعت الكوادر الوطنية من تحقيق التشغيل الناجح والامن للعديد من الوحدات في اوقات عصيبة يمر بها العالم اجمع رغم غياب الاستشاريين العالميين الذين تعثر حضورهم للمشاركة في اعال التشغيل النهائية للوحدات الجديدة بسبب كورونا.

نطاق العمل

من جانبه قال رئيس قسم العمليات في مصفاة الاحمدي المهندس فهد فلاح العجمي، ان نطاق عمل المشروع جزئين الاول بناء76 وحدة منها 39 وحدة جديدة رئيسية تتميز باحدث المواصفات والتكنولوجيا و37 وحدة للخدمات والمرافق، والجزء الثاني تحديث وتطوير وتشغيل الوحدات القائمة وتضمنت 30 وحدة منها 7 وحدات رئيسية و23 وحدة للخدمات والمرافق.وفيما يخص نطاق العمل قال العجمي تم تحديث وتطوير 5 وحدات قائمة واعمال اخرى لوحدتين لرفع الطاقة الانتاجية ليصبح الاجمالي 7 وحدات وتحسين المواصفات وبناء وتشغيل 34 وحدة تكرير منها 17 وحدة جديدة و17 وحدة للخدمات والمرافق.

أضاف أنه تم ربط 2375 نقطة بين مشروع الوقود البيئي مع مصفاة الاحمدي، وبالنسبة للمباني تم انشاء 48 مركز تحكم وورش ومختبر ومباني مشغلين الحقل والصيانة وغيرها.

ولفت العجمي إلى بدء تشغيل أول الوحدات الانتاجية في ديسمبر 2019 والانتهاء من تشغيل اخر وحدة في ابريل 2020، كما تم الانتهاء من تشغيل مركز تحكم المصفاة يوليو 2021 وتشييده بأحدث النظم والمواصفات ويتسع لنحو 170 موظف وهو من اكبر مراكز تحكم المصافي في الشرق الاوسط.

وقال إنه تم انتاج وتصدير الديزل منخفض الكبريت ديسمبر 2019 وانتاج وتصدير أول شحنة تجارية من الفحم البترولي مايو 2020 وبناء ورش صيانة جديدة للقيام بكافة اعمال الصيانة لمعدات المصفاة.

وأوضح مهندس أول الصيانة الميكانيكية في مصفاة ميناء الأحمدي نايف عبدالجليل بستكي أن من التحديات عمليات الربط بين مشروع الوقود البيئي ووحدات المصفاة القائمة ونجحنا في عمليات الربط من دون اغلاق المصفاة القديمة ولم تتأثر بالانشاءات وظلت تعمل بشكل طبيعي.

المجموعة تواصل التوسع في منصتها الاستثمارية الدولية

«جي إف إتش» : تعين طارق السماهيجي رئيسا تنفيذيا لعملياتها بالمملكة المتحدة

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية "جي إف إتش"، عن تعيين السيد طارق السماهيجي كرئيس تنفيذي لعمليات المجموعة في المملكة المتحدة بأثر فوري.

وأوضحت المجموعة أن السماهيجي سيكون مسؤولا عن دعم توسع جي إف إتش في تواجدها على المستوى الدولي. يتمتع طارق بأكثر من عقدين من الخبرة في قطاع الأعمال المصرفية العالمية من خلال إدارة الأصول، أسواق المال، التمويل الإسلامي والائتمان. وقد قام مؤخرا بالمشاركة في تأسيس "أورفيوس بارتنرز" وهي مؤسسة استشارات مالية سريعة النمو في المملكة المتحدة، ومازال يعمل بها كرئيس مجلس إدارة غير تنفيذي. وقبل ذلك، عمل السيد طارق كرئيس تنفيذي لبنك بي إن بي باريبا نجمه ورئيسا دوليا للتمويل والاستثمارات الإسلامية في بنك بي إن بي باريبا.

وتتوفر لدى جي إف إتش حاليا أصول تتجاوز قيمتها 12 مليار دولار أمريكي على المستوى العالمي وتتطلع إلى إنشاء محفظتها الدولية من خلال النمو على المستويين الداخلي والخارجي. سوف يكون لعمليات المجموعة في لندن دورا استراتيجيا في تعزيز الفرص الواعدة والشراكات لمجموعة جي إف إتش، بينما تساهم بفعالية في إدارة ونمو استثماراتها الهامة عبر القطاعات الرئيسية التي تشمل العقار، اللوجستيات والتخزين، الرعاية الصحية ، التكنولوجيا والتعليم وغيرها من القطاعات الأخرى.

من الجدير بالذكر أن جي إف إتش مسجلة في المملكة المتحدة كمكتب تمثيلي لمقرها الرئيسي في مملكة البحرين في إبريل 2019 وقامت في شهر ديسمبر 2020 بالاستحواذ على حصة أغلبية في شركة "روبك لإدارة الأصول"، وهي من كبرى مديري الأصول العقارية حيث تركز على اللوجستيات ومساحات الأعمال التجارية في المملكة المتحدة وأوروبا، وتعزز من تواجدها في هذه الأسواق الهامة، كما تدعم الجهود المتواصلة للمجموعة ونجاحها في التنويع عبر فئات الأصول والمناطق الجغرافية.

طارق السماهيجي

أكدت أن المشاريع العملاقة كمدينة "نيوم" ستدفع اقتصاد المملكة إلى الأمام

«ستاندرد آند بورز» تثبت التصنيف الائتماني للسعودية وتتوقع انتعاش النمو حتى عام 2024

أكدت وكالة ستاندر آند بورز أمس الثلاثاء على التصنيف الائتماني للمملكة العربية السعودية عند A- مع نظرة مستقبلية مستقرة، متوقعة انتعاشا في النمو حتى عام 2024 مدفوعًا بارتفاع أسعار النفط وتخفيف حصص إنتاج أوبك وتزايد معدلات التلقيح في السعودية.

وقالت الوكالة إنه بعد أن أثرت جائحة كوفيد 19- على الاقتصاد، عادت المملكة العربية السعودية إلى مشاريع استثمارية طموحة مرتبطة باستراتيجيتها لتقليل اعتماد الاقتصاد على النفط. يقوم صندوق الاستثمارات العامة، وكيانات أخرى في القطاعين النفطي وغير النفطي باستثمارات كبيرة.

وتتوقع وكالة التصنيف انخفاض مستويات العجز في المملكة العربية السعودية من 11.2٪ العام الماضي إلى 4.3٪ في عام 2021 ، بينما بلغ متوسطه 5.7٪ بين هذا العام و 2024. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.4٪ في نفس الفترة بعد الانكماش بنسبة 4.1٪ في عام 2020.

وكالة "ستاندرد آند بورز" تثبت التصنيف الائتماني للسعودية عند A- مع نظرة مستقبلية مستقرة

وقالت ستاندرد آند بورز في مراجعة منتصف العام: "في عام 2021، يقابل ارتفاع أسعار النفط توازنا جزئيًا من خلال أحجام إنتاج النفط السعودي السنوية المقيدة".

ومع ذلك، فإن التخفيف الشهري للحصص حتى 2021 و 2022 سيدعم قطاع النفط السعودي والاقتصاد.

وقالت ستاندرد آند بورز إن المشاريع المستقبلية العملاقة مثل مدينة نيوم والمخطط لها "ستدفع إلى الأمام".

وأوضحت الوكالة أنه من المتوقع أن يستمر إجمالي الدين في الزيادة حتى عام 2024 حيث يتم تمويل العجز جزئيًا عن طريق إصدار الدين العام، على الرغم من أن المملكة العربية السعودية ستظل في وضع صافي الأصول في أرصدتها المالية والخارجية. من المتوقع أن تغطي الاحتياطيات بين 2021 و 2024 ما متوسطه 15 شهرًا من مدفوعات الحساب الجاري.

وأكدت التعزيز الكبير لمركز صافي الأصول أو تحسن آفاق النمو قد يؤدي إلى رفع التصنيف الائتماني.